اعمال « الضرب والاهانة » التي يتعرض لها هؤلاء بقولها : « لقد ضرب الجنود السكان العائدين من عملهم ، بأيديهم وبأعقاب بنادقهم ، والقوا بالسكان على الزجاج المهشم ، واحد هؤلاء المضروبين داوود القواسمة ، قريب رئيس البلدية الذي أقيل » ولم ينقذ هؤلاء ، حسب قول الصحيفة ، الا مجيء قوات من حرس الحدود !

وفي مواجهة ظاهرة القاء الاطفال بالحجارة على السيارات العسكرية ، لجأت سلطات الاحتلال الى اسلوب النفي وتضييق سبل العيش امام العائلات التي ينتمي افرادها الى « ملقي الحجارة » ، وشكلت المعاملة التي واجهتها عائلة الشوملي ، المبعدة من بيت ساحور الى مخيم عين السلطان في منطقة اريحا ، نموذجاً لما جرى لعائلات اخرى . فقد واجه الفتى « ضرباً مبرحاً » على اعضاء جسده الحساسة ، بما في ذلك اعضاؤه التناسلية ، كان من نتيجته ان اخضع لعمليات عدة في المستشفي ، بينما أقيل الأب وابنتاه من وظائفهم كمعلمين (« **عل همشمار** »، ٢٠ / ٥ / ١٩٨٠ . وللاستزادة انظر « **هعولام هزيه** » ، ٢٠/٥/١٩٨٠ ) . ومن الجدير بالذكر ان قضية التنكيل بافراد العائلات المنفية تحولت الى سلاح بيد بيغن في صراعه مع وايزمن ، بصفته مسؤلاً عنها ، وغدت بفضل الصراع ، على حد قول بيغن ، بمثابة « عمل بربري ... مخجل » ( « **معاريف** » ، ١٣/٦/١٩٨٠ ) .

الى جانب ذلك ، تعرض كثير من البيوت والحوانيت للغلق او النسف ، ولم تنج مدينة او بلدة فلسطينية من هذه العقوبة ، بحجة ان حجراً او زجاجة مولوتوف ألقيا من هذا البيت او ذاك ، او ان اصحاب الحوانيت اغلقوا متاجرهم استجابة للدعوة الى اضراب . ففي مدينة غزة صدرت اوامر بغلق ١٧ حانوتا ، وفي بيت لحم صدرت اوامر مشابهة باغلاق ٧٢ حانوتاً بسبب القاء الحجارة او زجاجات المولوتوف بالقرب منها ، واتخذت اجراءات مشابهة في القدس ونابلس وجنين والخا ل وبيت لحم ، وسط عبث الجنود بالمحتويات ، وو ل استهتار هؤلاء بالمواطنين واستباحتهم للحوانيت لدرجة ان اقدم الجنود المرسلون لحماية رئيس بلدية بيت لحم الياس فريج على الاعتداء على متجره ، بعد ان اتسم سلوكهم تجاهه ، وفق قوله « بالاهانة الشخصية ... في الليل بعثوا الي بجنود لحراستي ، وفي الصباح ارسلوا جنوداً لتهشيم متجري » ( « **دافار** » ، ٤/٦/١٩٨٠ ) . كما تعرض كثير من المنازل في عدد من المخيمات والمدن للهدم ، بحجة ان ابناءها من « ملقي الحجارة » . وقد احتلت الخليل المركز الاول في هذا المجال ؛ فبالقرب من الدبوية ( هداسا ) هدمت سلطات الاحتلال ١٦ منزلاً ومتجراً على ما فيها من بضائع وأثاث . وشاءت الظروف ان يكون احد المنازل المنسوفة تابعاً لمحمد عمر الحرباوي الذي ما لبث ان احتل مكانة في الصحف الاسرائيلية لا بسبب الغبن اللاحق به اسوة بمواطنين عرب آخرين ، بل لاكتشاف وسائل الاعلام الاسرائيلية ان عائلة المذكور كانت قد انقذت عدداً من اليهود في احداث ١٩٢٩ في الخليل . وقد بادر افراد يهود بجمع تبرعات لصاحب البيت كتعويض و« مكافأة » له على الدور الذي قامت به عائلته في الماضي ، دون شجب عملية نسف البيت . ورفض الحرباوي هذه « المكافأة » ولم يشأ ربط هدم منزله باحداث عام ١٩٢٩ ، وطالب بازالة الضيم اللاحق به ، محملاً سلطات الاحتلال لوحدها مسؤولية الهدم والتعويض . ومن الجدير بالذكر ان الحكم العسكري اعلن عن استعداده لتقديم تعويضات لصاحب البيت المذكور دون اصحاب البيوت الاخرى ( انظر « **هآرتس** »، ١٠/٦/١٩٨٠ ) .

ويبدو ان البعض من اليهود العاديين قد اجاز لنفسه ، تحت مظلة سياسة « اليد القوية » ، التدخل في شؤون القرويين العرب اعتباطاً ؛ ففي بلدة الظاهرية حدث ان تعرضت سيارة مدنية ، اثناء سيرها مساء في البلدة ، لحجر اصاب بابها ، فعاد سائقها اليهودي صباح اليوم التالي مهدداً المجلس البلدي بالويل والثبور ان لم يعوض عليه « خسارته » ، طالباً مبلغ مئة الف ليرة اسرائيلية وتفقد المدارس في البلدة الى جانب الوجهاء بهدف « تثقيف » التلاميذ . ووافق المجلس على طلبه وفق ما ذكرته «**يديعوت احرونوت**» (٢٠ / ٥ / ١٩٨٠ ) ، التي اضافت ، بشيء من الاعتزاز ، ان اليهودي «تبرع» بالمبلغ الى مؤسسات خيرية اسلامية !

ولعل تعليمات جهاز الحكم العسكري الموجهة الى الجنود ، والتي كشف النقاب عنها مؤخراً في وثيقة قدمها عدد من الجنود الى عضو الكنيست اوري افنيري ؛ وكشفها هذا بدوره للرأي العام ، تشير